

أمة  
2016

222 72 830 - 222 72 857  
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس  
• للتواصل: إيميل



## قال إنه عندما كانت هناك وفرة مالية لم يستفد المواطن وعند العجز ضربت الحكومة جيب المواطن! د.هشام الصالح لـ «الأنباء»: وثيقة الثوابت الوطنية للحفاظ على الكويت وحماية الدستور من العبث والتطرف

وتوفير المسكن وحقوق المرأة، مؤكدا على ضرورة الحفاظ على الثوابت الوطنية والتمسك بالدستور والدولة المدنية. وشدد د.الصالح على ضرورة قيام ثورة تعليمية برؤية جديدة تخلو من التلقين والمفردات التكفيرية والكرامية الدينية. ويجب تغيير المناهج التعليمية بالتركيز على التسامح الديني، وحق الاختلاف وتقيل الرأي والرأي الآخر والانتماء الوطني، والاحتكام للقانون والدستور. بالإضافة إلى التشدد في تعليم الأجيال الانتماء والولاء للوطن وذلك على جميع مستويات التربية في الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ومؤسسات العمل الاجتماعي، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

كتب: فرج ناصر

لا أهتم بمن يكفّرني أو يدعو لإرقة دمي.. فهي ضريبة الصراع مع قوى الظلام!

«الصوت الواحد» مشروع «وطني» بامتياز حمى الكويت من نتائج الخريف العربي والشارع تم إيهامه!

تشرفت بالتوقيع على وثيقة الثوابت الوطنية وأفتخر بتمزيق وثيقة الثوابت الشرعية التي تسعى إلى «دعشنة» المجتمع الكويتي

لللقانون، بالإضافة إلى التشدد في تعليم الأجيال على حب الوطن والانتماء والولاء له وذلك على جميع مستويات التربية في الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ومؤسسات العمل الاجتماعي.

كيف يمكن الوصول إلى الإصلاح الحقيقي في البلاد؟  
● لا بد من وجود خط سياسي ثالث في الكويت يكون بين الخط الحكومي والإصلاحية المنتخبة، لضمان الوصول إلى الإصلاح الحقيقي، فلا نريد معارضة عمياء ولا موالاته عمياء، خصوصا ان البلاد مقبلة على استحقاق دستوري قادم، مع التأكيد على أن يأتي هذا الخط السياسي الجديد بالمعارضة العقلانية، المعارضة وليست بمعارضة الفوضى، وان الإشارة إلى أن التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال قمة عدلته السالم التي تمثل دائرة صنع القرار.

ماذا عن ظاهرة «شراء الأصوات» في الدوائر الانتخابية عموما والدائرة الثالثة خصوصا؟

● لاسف ظاهرة شراء الأصوات أصبحت منتشرة بشكل كبير خاصة في الدائرة الثالثة «عيني عيبك» وتحت سمع وبصر الحكومة، يجب على وزارة الداخلية القيام بدورها ومنع ارتكاب الجريمة قبل وقوعها بتفعيل قانون تجريم شراء الأصوات ومنع هذه الممارسات التي إلى مجلس الأمة، وهنا اتساءل: هل هدف المرشح الذي يقوم بالقاء مليون أو مليوني دينار في الساحة الانتخابية للإصلاح، ام انه يقوم بواجبات النائب الحقيقية؟ أنا أؤكد انها وسيلة نحو الاستثمار من أجل تحقيق مصالحه الاقتصادية، ورسالتي ايضا للنخب انه اذا ارتكب خطيئة بيع صوته مافادنا يمنع أن يجعله صوته بالتصويت للفاسد الذي عبث بإرادته وامتنعه؟ انها امانة فاحفظوا الكويت وانتبهوا لمستقبلكم واجيالكم.

كلمة أخيرة  
● ادعو جميع أبناء الشعب الكويتي إلى مشاركتهم في العملية الانتخابية كونها مسؤولة واستحقاقا وطنيا، ودعوتي إليهم هي دعوة للمشاركة في مستقبل الكويت باختيارهم الإصلاح والانسب ذوي عصبية او عاطفة او قرابة او طائفية، كما انني اتطلع بعد نبلي فقتهم إلى انجاز المزيد لمصلحة الكويت وكل من يعيش على أرضها.

ماذا حدث برأيك؟  
● يجب ان نعرف ان المجتمع الكويتي محافظ ومتدين بطبعه، وكخبير دستوري أريد الخير لوطني، ونحن جميعا يجب ان نقف ضد كل ما شأنه مصادرة الحريات وفرض افكار اقصائية، فليس هذا دين وليست هذه تنمية كما انها غير دستورية، وقد استشعرت الخطر فمقت بتمزيق الورقة بعد ان غطيت الآيات حتى امع التكسب، قاننا خبير بممارساتهم وشعاراتهم الفارغة، الا ان احدهم من احدى الدول الخليجية طالب بصليبي وتمزيقي، عموما قاموا بعد ذلك بإيهام الناس بانني طائفي وعميل ليشوشوا عليهم مستغلين البسطاء ورفع شعارات دينية لأجل مناصب زائلة، أنا اعرف ان الاعمار بيد الله وان المصلحين لطالما قاموا قوى الظلام عبر التاريخ، فكانت هذه اساليبهم في الترهيب والتشويش.

هل ترى أن الوحدة الوطنية هي خطر؟

● لاشك أن السنوات الأخيرة شهدت فيها البلاد خلافا خطيرا في مظاهر اللحمة الوطنية بين الكويتيين من خلال ألتعاضات العصبية الطائفية والاجتماعية وتبادل الاتهامات بالولاءات الخارجية، ان المكون الكويتي دولة وشيعة وحضرا ويدوا لحمة وطنية، وان هناك تكسبا واستخداما للورقة الطائفية والعنصرية في الانتخابات، وما زاد من التي تمر بها المنطقة والتي لا يمكن عزل الكويت عنها، مما يتطلب من مجلس الأمة والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني الاستمرار من أجل العمل على بناء دولة المواطنة والمؤسسات وحقوق المواطن بما ينمي الانتماء للوطن ويؤدي إلى الوحدة الوطنية، فضلا عن تطبيق التشريعات واللوائح التي تنمذ التفرة والتنميين بين الكويتيين بجميع فئاتهم وتحصن الوحدة الوطنية.

وماذا عن المناهج الدراسية في حماية الأجيال من هذا الخطر؟

● لا بد من قيام ثورة تعليمية برؤية جديدة تخلو من أي مفردات تكفيرية أو تحضيرية وتخلو من الكرامة الدينية ومن دون تفخيخ عقول أطفالنا، لاسيما أن خلية دأش اعترفت بانها تآثرت بمناهج تكفيرية وحيثيات حكم القضاء بين ضرورية مراجعة المناهج لكي نمنع التكفير ونشجع التسامح والتفكير ونشجع الاختلاف وتقيل الرأي والرأي الآخر والانتماء الوطني والاحتكام

الكويت وأهلها ولاسيما أن التباين في وجهات النظر وخصوصا في الميدان السياسي واردة إلا أنها لا تعني التخوين أو العداء الشخصي، فمجلس الأمة بيت لكل كويتي، والعمل ينبغي أن يكون ضمن الإطار الدستوري والقانوني ومن أجل الكويت.

ما السبب في إخفاق الحكومة في تنفيذ الخطط التنموية؟

● الفساد المستشري والمتغذون هما السبب إلى جانب ضعف الأداء الحكومي واللقاء الضعيف على شماعة المجلس، وعلى الحكومة أن يكون لها برنامج واضح المعالم مصحوب جدول زمني يحدد نقطة البداية والنهاية، وأن يكون العمل متناغما ومنسجما بين الوزراء، وان تعمل ضمن رؤية سياسية واحدة من أجل ان تكون الكويت دوما واحة امن وأمان، وأن تتعمق الوحدة الوطنية ويظل الشعب الكويتي صفا واحدا كما عهدناه.

ماذا عن فكرة تبنيك وثيقة الثوابت الوطنية؟

● بكل صراحة، جاءت هذه الوثيقة للحفاظ على الوحدة الوطنية في البلاد، وحماية الدستور من العبث، خصوصا بعد محاولة البعض تحويل الكويت من دولة مدنية إلى دولة دينية، وهو ما ترفضه أغلبية الشعب الكويتي وكذلك القيادة السياسية الحكيمه، وتأتي وثيقة الثوابت الوطنية من بنود من أهمها العمل على خطة التنمية المستدامة وإشراك الشباب بها لضمان نجاحها ونبذ الطائفية والقبلية والفئوية التي تفرق الوحدة الوطنية وكذلك احترام الدستور الكويتي وتطوير الديموقراطية مزيد من الحريات وفرض مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر والتحصي للفساد المالي والإداري ومحاسبة كل من يتعدى على المال العام ويتسبب في إهداره، في حين تداول البعض ما يسمى بالوثيقة الشرعية، وأنا احذر منها، إذ انها تمس الحريات الشخصية وهي مخالفة لصريح الدستور، وأنا اعتقد انها بداية وتوجه مبرمج لـ «دعشنة» الكويت تدريجيا، أساسا من يروج لها هم عام الكل البرلمانية تصب دائما في مصلحة بسبب تطورهم وتميمته، كما أنها لعبت في مصلحة المشاريع الكويتي، لذا قاننا مع هذه الكتل التي تعمل من أجل مصلحة الكويت، وساركن على استكمال المشاريع والمفترحات الطموحة التي يمكن أن تعود بالفائدة على

زيادة النمو السكاني سوء توزيع الوحدات والتعننت في «تحرير الأراضي»، حاليا نحن أمام مشكلة كبيرة تتمثل في زيادة عدد الطلبات الإسكانية، والحل يأتي بقرار سريع للغاية ومنح الثقة للمواطن بان توزع القسائم التحتية حتى يشعر بأن مستقبله مؤمن نتائج مؤتمر الإسكان أصبحت لزاما، لكن علينا عدم تسييسه. ولا بد من آلية جديدة لتوفير الأراضي، واستغلالها في بناء البيوت الحكومية وتوزيع القسائم على مستحقي الرعاية السكنية، خصوصا ان المواطنين يحتاجون لمن يعالج مشاكلهم لا من يزيد الوجود البراقة التي تقدم لهم دون أن ترجع على أرض الواقع فمن غير المقبول استمرار فترة الانتظار التي تصل إلى نحو 15 عاما للحصول على سكن، هذا الملف الذي لم يعد يحتمل التأخير خصوصا في بلد لديه وفرة مالية وإمكانات يترجمها إلى عمل على أرض الواقع.

هل تملك رؤية لحلحلة الملف الصحي؟  
● لا بد من خطة حكومية وأشرف نيابي للخروج من التخبط في الملف الصحي فوزارة الصحة تصرف ميزانية عملاقة تقدر بـ 4 مليارات دولار للخدمات الصحية دون اي نتيجة ملموسة، وهناك هدر غير طبيعي للموارد و اميرت في عدم رفع مستوى الخدمات الطبية خصوصا ان المواطن يعاني والشكاوى تزداد من كل شيء حتى من نوعية العلاج والأدوية المستخدمة خاصة بعدما قيل عن وجود ادوية مقلدة، ولتعلم السلطان ان الوقت قد حان لإنشاء مدينة طبية متكاملة كحال دبي في جميع التخصصات في ظل مئات الملايين كل عام على العلاج بالخارج لعدم وجود جودة في العلاج في الكويت.

ما الذي يزعجك في الوضع الاقتصادي الذي نعيشه حاليا؟  
● لا بد من تحسين الوضع الاقتصادي وتحسين الضرائب وإحدى القنوات الصحيحة لتحسين الوضع، ولكن بشرط ليس على حساب المواطن او محدودي الدخل ولكن على التجار والتحويلات الخارجية، فلا يجوز تحميل المواطن العجز في الموازنة وهناك العجزات وعبث بالمال العام تقدر بالملايين في الجهات الحكومية دونها ديوان المحاسبة، وايضا رفضت الحكومة توفير 300 مليون دينار من التحويلات الخارجية التي بلغت 18 مليار دينار، في حين رفعت سعر البنزين بحجة توفير 120 مليون دينار، وللأسف كان اول حلول الحكومة هو جيب المواطن وهذا امر يدعو للسخرية، فإين كان جيب المواطن حينما كانت هناك وفرة مالية؟  
الامر الآخر أن تحسين الوضع الاقتصادي بحاجة إلى تعديل سلم الرواتب، خصوصا ان هناك شبانا يحملون نفس التخصص والشهادة توجد فجوة بين رواتبهم تصل إلى الضعف بسبب عمل احدهم في جهة حكومية برواتب أعلى من الجهة الأخرى.  
وهنا لا بد من الإشارة إلى القرارات الخطيرة التي اتخذتها لجنة رفع الدعم منها رفع سعر الغاز إلى دينار ونصف الدينار وتخفيض دعم العمالة الوطنية إلى 20٪، ولا شك أن الخطوة المقبلة ستتضمن رواتب المواطنين في ظل العجز في العقول والادارة، وهنا ما يخير الاستغراب عدم تحصيل القيم الإيجارية لأماك الدولة عوضا عن المساس بجيوب المواطنين، باستثناء 40 مليون دينار من إجمالي مليار ونصف المليار دينار كما أشار إليه تقرير ديوان المحاسبة.

ما السبيل إلى حل القضية الإسكانية؟  
● هناك عوامل عدة أدت إلى تضخم الملف، وأبرزها

وماذا عن وثيقة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة مؤخرا؟

● وثيقة الإصلاح فاسدة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهي اعتداء واضح على جيوب المواطنين، وكان أجدى بالحكومة أن تخصص الدعم فقط للمواطن من أجل التعامل مع عجز الموازنة، وان تقوم بإلغاء الهبات والمجاس التي تتشابه بالأعمال والاختصاصات والتي تصل مكافآت رؤساء مجالس إدارتها الشهرية إلى 14 الف دينار، بالإضافة إلى الحد من المنح الخارجية التي يجب ان تكون من خلال قانون يصدر من مجلس الأمة.

هل فرض الضرائب من شأنه تحسين الوضع الاقتصادي؟  
● لاشك أن فرض الضرائب إحدى القنوات الصحيحة لتحسين الوضع، ولكن بشرط ليس على حساب المواطن او محدودي الدخل ولكن على التجار والتحويلات الخارجية، فلا يجوز تحميل المواطن العجز في الموازنة وهناك العجزات وعبث بالمال العام تقدر بالملايين في الجهات الحكومية دونها ديوان المحاسبة، وايضا رفضت الحكومة توفير 300 مليون دينار من التحويلات الخارجية التي بلغت 18 مليار دينار، في حين رفعت سعر البنزين بحجة توفير 120 مليون دينار، وللأسف كان اول حلول الحكومة هو جيب المواطن وهذا امر يدعو للسخرية، فإين كان جيب المواطن حينما كانت هناك وفرة مالية؟

الامر الآخر أن تحسين الوضع الاقتصادي بحاجة إلى تعديل سلم الرواتب، خصوصا ان هناك شبانا يحملون نفس التخصص والشهادة توجد فجوة بين رواتبهم تصل إلى الضعف بسبب عمل احدهم في جهة حكومية برواتب أعلى من الجهة الأخرى.  
وهنا لا بد من الإشارة إلى القرارات الخطيرة التي اتخذتها لجنة رفع الدعم منها رفع سعر الغاز إلى دينار ونصف الدينار وتخفيض دعم العمالة الوطنية إلى 20٪، ولا شك أن الخطوة المقبلة ستتضمن رواتب المواطنين في ظل العجز في العقول والادارة، وهنا ما يخير الاستغراب عدم تحصيل القيم الإيجارية لأماك الدولة عوضا عن المساس بجيوب المواطنين، باستثناء 40 مليون دينار من إجمالي مليار ونصف المليار دينار كما أشار إليه تقرير ديوان المحاسبة.

ما الذي يزعجك في الوضع الاقتصادي الذي نعيشه حاليا؟

● لا بد من تحسين الوضع الاقتصادي وتحسين الضرائب وإحدى القنوات الصحيحة لتحسين الوضع، ولكن بشرط ليس على حساب المواطن او محدودي الدخل ولكن على التجار والتحويلات الخارجية، فلا يجوز تحميل المواطن العجز في الموازنة وهناك العجزات وعبث بالمال العام تقدر بالملايين في الجهات الحكومية دونها ديوان المحاسبة، وايضا رفضت الحكومة توفير 300 مليون دينار من التحويلات الخارجية التي بلغت 18 مليار دينار، في حين رفعت سعر البنزين بحجة توفير 120 مليون دينار، وللأسف كان اول حلول الحكومة هو جيب المواطن وهذا امر يدعو للسخرية، فإين كان جيب المواطن حينما كانت هناك وفرة مالية؟  
الامر الآخر أن تحسين الوضع الاقتصادي بحاجة إلى تعديل سلم الرواتب، خصوصا ان هناك شبانا يحملون نفس التخصص والشهادة توجد فجوة بين رواتبهم تصل إلى الضعف بسبب عمل احدهم في جهة حكومية برواتب أعلى من الجهة الأخرى.  
وهنا لا بد من الإشارة إلى القرارات الخطيرة التي اتخذتها لجنة رفع الدعم منها رفع سعر الغاز إلى دينار ونصف الدينار وتخفيض دعم العمالة الوطنية إلى 20٪، ولا شك أن الخطوة المقبلة ستتضمن رواتب المواطنين في ظل العجز في العقول والادارة، وهنا ما يخير الاستغراب عدم تحصيل القيم الإيجارية لأماك الدولة عوضا عن المساس بجيوب المواطنين، باستثناء 40 مليون دينار من إجمالي مليار ونصف المليار دينار كما أشار إليه تقرير ديوان المحاسبة.

الواحد ساهم في خلق الفرصة للجميع، كما أنه خلق نوعا من العدالة الانتخابية من خلال إتاحة الفرصة لكل شرائح المجتمع الكويتي بما فيه الأقليات وبحث تمنع «قصر» صوت واحد لثلاثة أصوات أخرى معها.

معروف عنك اهتمامك بفتة الشباب.. كيف ترى مستقبلهم وما الحلول لمشكلاتهم؟

● فتة الشباب تعتبر أبرز المظلومين في شرائح المجتمع الكويتي في مجالات عدة أهمها هذا الاحباط الوظيفي وعدم المساواة في الرواتب وتوفر المسكن والتعليم وقضايا المرأة، والاهتمام بمشكلات الشباب وتوفير السبل المناسبة لتذليلها لاسيما أنهم ثروة الكويت الحقيقية، كما اكد صاحب السمو الامير، وعلينا توفير فرص العمل وتشجيعهم على الانخراط في القطاع الخاص عبر توفير الحوافز المشجعة على ذلك، الى جانب الاهتمام الجاد بصندوق دعم المشروعات الصغيرة التي لاأنف لم تقم بواجبها رغم الامكانيات المالية التي لديها، وهناك ترهل وفساد غير طبيعي بالبلد بسبب غياب الرقابة والوساطات ادت لتلك المشاكل.

على الجانب الآخر لا بد من السعي الجاد نحو تغيير بنية السكان وتشغيل العمالة الوطنية وتعديل تركيبة قوة العمل والتي أصبحت من الأولويات الوطنية، حيث يواجه الشباب الكويتي الكثير من المصاعب في الحصول على العمل المناسب ويعاني الكثير منهم من البطالة ويمكثون فترة طويلة قبل الحصول على عمل مناسب لمؤهلاتهم وخبراتهم، وأنا ارى ان الحكومة والمجلس هما السبب الرئيسي في ذلك.

ما قراءتك للأزمة المالية، وكيف تقيم الوضع الاقتصادي في الكويت، خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط؟

● لا بد من الإشارة إلى أن سعر برميل النفط في السابق تجاوز الـ 100 دولار والمشكلة ذاتها موجودة لدينا لم تعالج، في حين الآن انخفض سعر البرميل إلى ما بين 40 و 50 دولارا، ومن هنا نجد أن العجز ليس في الميزانية ليس أكثر من العجز في العقول وإدارة الدولة، فلو لا غياب الرؤية لكانت الكويت بلدا سياحيا واقتصاديا وصناعيا، ولكن الدولة تسير على البركة، حيث تعتمد فقط على إيرادات النفط والميزانية مقسمة جزءا للرواتب والجزء الآخر للعب والسرقة، والحل الحقيقي يكمن في تنوع مصادر الدخل وتحصيل اموال الدولة.

نحن الآن ندفع فاتورة مجالس لم تقم بواجباتها

الشباب محبط ويعاني من الظلم .. والسيارات الدينية تنظر إلى المرأة على أنها صوت انتخابي فقط

أنا مستقل ولا أنتمي إلى تيار أو حزب.. ولأنني أوجعتهم فإنهم يفترقون ويشوشون!

لماذا لم تفرض الحكومة الضرائب على مليارات التحويلات الخارجية عوضاً عن جيب المواطن؟! «المناهج الدراسية» تقليدية ونافثة

وتلقينية ويجب أن يتخللها التسامح الديني!

نحن مع فرض الضرائب على التجار دون المساس بالمواطن ومحدودي الدخل!

التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال قبة عبدالله السالم التي تمثل دائرة صنع القرار

هل ترى أن نظام الصوت الواحد فيه لمشكلات الماضي خاصة أنك ممن دعت لإقراره؟

● لا شك ان مرسوم الصوت الواحد مشروع «وطني» بامتياز حمى الكويت من نتائج الخريف العربي، خصوصا انه جاء بعد الأحداث التي صارت في عدد من المناطق كليبيا ومصر وسورية وتونس، وباعتقادي ان الخطط كان جاهزا للكويت، لاسيما وقائع اقتحام مجلس الأمة واقتحام القوات وغيرها، ومن هنا كان سببا دفعنا للالتقاء بالقيادة السياسية وما اكد عليه حكم المحكمة الدستورية، فالصوت

بداية، حدثنا عن رؤيتك للمشهد السياسي الحالي؟

● لا شك أن المشهد السياسي الحالي مضطرب للغاية مع الوضع الإقليمي، الأمر الذي يتطلب الانتباه له والحد منه ولاسيما مع حالة التشنج والتعصب الديني والمناطقي لدى كل الأطراف وحالة اللا استقرار التي تعيشها المنطقة برمتها، والجدير بالذكر أن ضعف الحكومة في تفعيل المواطنة والقانون أدت إلى مشاكل في المجتمع، لقد ضرب الفساد معظم نواحي الدولة ومفاصلها ونحن بحاجة إلى روح تغييرية تبعثها لكي تعود الكويت مرة المنطقة.

وما تقييمك لأداء مجلس الأمة السابق؟

● اعتقد ان المجلس السابق هو أحد المجالس المتعاقبة التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة وحتى مجلس الاغلبية المعارضة كان كذلك بل اسوأ، ونحن الآن ندفع فاتورة مجالس لم تقم بواجباتها بشكل صحيح، ومعظم نواب المجلس السابقة كانوا مثل الكراسي الفارغة، فكان على المجلس السابق ان يمارس دوره التشريعي والرقابي بشكل جاد، فالمجلس القوي يوثل حكومة قوية، والمجلس السابق لم يقم بدوره بالشكل المطلوب، فقد حدث مساس بجيب المواطن كما لم يمارس دوره الرقابي بشكل صحيح مما تسبب في وجود حكومة مترهلة، الأمر الآخر ان مجلس الأمة السابق كانت لديه قرارات غير مقبولة ومنها شطب الاستجوابات التي تعد سنة غير حميدة، فضلا عن أنه من القصور التي وقع فيها المجلس السابق أيضا عدم صدور اللوائح التنفيذية لكثير من القوانين وأبرزها قانون مكافحة الفساد، وهناك أخطاء في قانون الإعلام الإلكتروني، فمن غير المقبول زج الشباب في السجن من 5 إلى 10 سنوات بسبب تغريدة رأى من 140 حرفا في حين نتشدد بالحريات، إلا يعتبر ذلك ترجعا وانحدارا؟

هل ترى أن نظام الصوت الواحد فيه لمشكلات الماضي خاصة أنك ممن دعت لإقراره؟

● لا شك ان مرسوم الصوت الواحد مشروع «وطني» بامتياز حمى الكويت من نتائج الخريف العربي، خصوصا انه جاء بعد الأحداث التي صارت في عدد من المناطق كليبيا ومصر وسورية وتونس، وباعتقادي ان الخطط كان جاهزا للكويت، لاسيما وقائع اقتحام مجلس الأمة واقتحام القوات وغيرها، ومن هنا كان سببا دفعنا للالتقاء بالقيادة السياسية وما اكد عليه حكم المحكمة الدستورية، فالصوت